يصونين ويغزون ليس مجيئها بالسكون بل مبني عليه ولا يستعمل الامر المؤكد
بالنون فانه مبني على الفتح ومضارعه ليس مجيئها بالفتح بل مبني عليه فالاولى
ان يقال في الضابط الامر يبني على ما يكون عليه مضارعه بعد دخول الجازم
باب بالتنوين متعين ان يكون خبر المبتدا محذوف
ولا يصح ان يكون مبتدا محذوف الخبر لانه نكرة ولا يجوز الابتدا بالنكرة
وقد سقط لفظ باب في بعض النسخ ونصبها والمرفوعات بالواو وهي
هنا استينافية لعدم ما عطف عليه المرفوعات جمع مرفوع بمعنى
لفظ مرفوع فهو صفة لمذكر لا يعقل ووصف غير العاقل يجمع جمع التانيث
كما تقدم نحو جبال راسيات وايام معدودات ولا يصح ان يكون جمع مرفوعة
عند وصفا لمونث اي كلمة مرفوعة فانه وان صح هذا الجمع [illegible]
عنه الاخبار بعوده سبعة فان العدد مذكر مع المونث فلو كان جمع مرفوعة
لقيل سبعا ثبات التاء في العدد دليل على انه جمع مرفوع لان العدد يونث
مع المذكر كذا قالوا لكن قال بعض شيوخنا انه يصح ان يكون جمع مرفوعة
ومحل حذف التاء من عدد المونث واثباتها في عدد المذكر ان كان المعدود
مذكورا مميزا للعدد اما ان لم يذكر اصلا او سبق عليه جاز التذكير والتانيث
كما هنا وقدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة
كالفاعل والمبتدا والخبر والبواقي محمولة عليها والمنصوب في الاصل فضلة
لكن يشبه بها بعض العمدة كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور
في الاصل مجرور منصوب المحل اسم كان واخواتها الاولى باخوات
ما يوافق في العمل فدخل في اخوات كان اسم كاد واخواتها واسم ما ولا
لات وان المشبهات بليس وتدخل في اخوات ان خبر لا النافية للجنس لكن
يبعد هذا في اخوات كان وهي ثلاثة عشر فعلا وفي اخوات ان وهي ستة
ويمكن الجواب عنه باعتبار الاكثر والاشهر واطلاق لفظ الاخوات هنا
على طريق الاستعارة التصريحية حيث شبه النظاير في العمل بالاخوات لما
بينهما من التماثل والموافقة ثم اطلق اللفظ الدال على المشبه به وهو
الاخوات على المشبه وهو النظاير وهو استعارة اذ هو في الحقيقة
حسنة فان العطف ثلاثة اقسام عطف بيان وعطف نسق لانه اصل الحرف
عات

عات وذلك لانه جز الجملة الفعلية التي هي اصل الجملة الاسمية ولان عامله
قوي بخلاف المبتدا او لانه اشد في باب الركنية حيث لا يجوز حذفه الا
بشي يسده ولان رفعه لا بالنواسخ بخلاف المبتدا وقيل اصل
المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو
التقدم بخلاف الفاعل فان حكمه واحد ليس الا وقيل ان كلا اصل وهذا
خلاف لا طائل تحته لان المبتدا فاعل معنى اذ لا يستعمل كلامه المبتدا
الذي له فاعل يغني عن الخبر نحو اقايم الزيدان وقد يجاب بان المصنف لم
يتعرض له لقلته او يقال المراد بكونه مسندا اليه الخبر اما حقيقة او حكما
وهذا مسند اليه حكما لانه مبتدا في الاصل فالذي اخرجه عن الابتدا
ئية وجود الناسخ بحيث لو ازيل الناسخ لاعرب مبتدا وبهذا التقرير
يندفع ما قد يقال ان اسم كان واخواتها اقرب للفاعلية من المبتدا
ومن ثم سماه س فاعلا فكان الاولى تقديمه على المبتدا اذا اجتمعت
التوابع اي في التسهيل ويبدا عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان
ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق اهـ وهو معنى النظم المشهور ان التوابع
ان كلها جاءت باجمعها ورمت نحو من الترتيب ما نقلا فانعت وبين
واكد وابدلن وجي بالعطف بالحرف نحو العلم والعملا ثما في المصرعان لغة
المشهود ومثال اجتماعها مررت باخيك الكريم محمد نفسه رجل صالح
ورجل وانما قدم النعت لانه كالجزء من متبوعه ثم عطف البيان في جريانه
مجرى النعت ثم البدل لانه تابع كلا تابع لكونه كالمستقل ثم عطف النسق
لانه تابع بواسطة وهو الاسم الخ هذا تعريف لذي الاصطلاح
واما معناه لغة فهو من احود الفعل المسند بالوضع صفة الاسم وهو
اسم مفعول فالموضوع بعده نايب فاعل قال الناصر الطبلاوي اي الذي
نسب اليه وربط به فعل باعتبار مدلوله فسقط ما قيل لا يخلو اما ان يراد
به الفعل الاصطلاحي او الحقيقي الذي هو المصدر لا جايز ان يراد الاول
لانه غير قايم بالفاعل لما انه غير قايم بالمفعول والحقيقي لا يحتاج معه
الى قوله او شبهه انه يتغير تاما ثم لا بد من تقييد الاسناد بالاصالة
لتخرج المعطوف بالحرف وتقييد الفعل بكونه تاما ليخرج الناقص كان
[illegible]